مجلة دراسات في سيكولوجية الانحراف
مجلة دولية نصف سنوية : ISSN :2602- 554X EISSN :2773-2568
المجلد : 07 العدد : 01 السنة : 2022 ص- ص : 311 – 325

الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري في ظل وسائل الاتصال الحديث

Illegal immigration among Algerian youth under modern communication methods.

نسيمة لغريبي *
جامعة الحاج لخضر باتنة 1 - الجزائر.
Nassima.prof8@gmail.com

أحمد بوصباط
جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل - الجزائر
a.boussebat@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2022/02/27 تاريخ القبول :19/ 3/ 2022

ملخص:

تعتبر الهجرة الغير شرعية ظاهرة من أخطر الظواهر بروزا نتيجة التطور الذي آلت إليه الجريمة،فهي متعددة الأسباب من سياسية إلى اقتصادية واجتماعية وحتى جغرافية من جهة، ومختلفة في صورها وأشكالها من جهة أخرى.

في هذه الورقة البحثية سنحاول تحليل وضعية هجرة الشباب غير الشرعية في الجزائر في ظل تطور وسائل الاتصال الحديثة.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية؛ الشباب؛ الجرائم المستحدثة.

Abstract:

Illegal immigration is considered one of the most dangerous phenomena, as a result of the development that the crime has led to.

In this research paper, we will try to analyze the situation of illegal youth immigration in Algeria under the development of modern communication methods.

Keywords: Illegal immigration, Youth, New crimes.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

تعتبر الهجرة ظاهرة اجتماعية وجدت ومازالت موجودة في كل مكان وزمان، فهي حركة طبيعية تمتد في العادة من المناطق التي تعاني من الضغط السكاني والمشكلات بأنواعها، وكذلك من المناطق التي تقل فيها فرص العمل والدخل إلى المناطق الأحسن ظروفا والأيسر حالا.

ومع أهمية الهجرة لم يلق موضوعها الاهتمام الكافي من قبل المتخصصين في الدراسات الإنسانية، لهذا يدعو علم الاجتماع الباحثين إلى إجراء مزيد من البحوث حول الهجرة في أنحاء العالم بغية الكشف عن الاتجاهات المميزة والعوامل المشتركة، والمواقف التي تتباين عندها سمات الهجرة بأنماطها الكثيرة في البلاد النامية والمتقدمة. وتقويم الآثار المترتبة عنها، حيث تحول مفهوم هذه الظاهرة من اجتماعية طبيعية إلى ظاهرة تهدد استقرار و أمن المجتمعات، وأصبحت تحديا مطروحا أمام الدول.

إن عدم الاهتمام باليد العاملة وحركة تنقلها من خلال أطروحة العولمة التي تضمنت أكثر حركة السلع ورؤوس الأموال يجعل العالم بطرفيه المتقدم أم المتخلف أمام تحديات كبيرة تتمثل في بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية، هذا الموضوع الذي بات يشكل رهانا صعبا أمام الدول سواء التي يتم مغادرتها أو المستقبلة ولهذا سعت العديد من الدول إلى الحد من هذه الظاهرة بوضع قيود وعراقيل لوقف التدفق الهائل للمهاجرين غير الشرعيين (**موالك، 2010، صفحة 15**).

وقد عرفت بلدان المغرب العربي عمليات هجرة واسعة من بينها الجزائر وبالأخص الهجرة غير الشرعية رغم الجهود المبذولة في سبيل الحد منها وذلك لطبيعة الرقعة الجغرافية والموقع الاستراتيجي التي تحتلها. وأصبحت هاجسا وانشغالا وتخوفا من طموح وسط الشرائح الواسعة من الشباب، وتداعى الأمر إلى أن وصل إلى جامعيين وإطارات وأخصائيين، ويتبن ذلك من المحاولات الكبيرة للهجرة عبر قوارب البحر.

وما زاد في تفاقم الوضع الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات (العشرية السوداء) وتداعياتها التي أفرزت الكثير من المشاكل واللاستقرار وانعدام الأمن، بالإضافة إلى انتشار المذهب البراغماتي المادي الذي أصبح يسيطر على العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بين الأفراد عامة والشباب خاصة، ولهذا أصبحت الهجرة غير الشرعية ملاذهم لتحقيق الطموحات المستقبلية.

كما شكل التطور العلمي والتقني المتعلق بتكنولوجيا الاتصالات والتواصل في العقدين الأخيرين ثورة علمية حقيقية وهائلة، أدت بدورها إلى تغيرات كبيرة وعميقة على كافة الأصعدة،فالانتشار الواسع هذه الوسائل وبخاصة لدى شريحة الشباب أثر عليهم وعلى المجتمع ككل.

ويتعرض حاليا نسبة كبيرة من الشباب للموت المحقق أثناء عمليات التهريب وهم يحاولون الوصول إلى الدول التي يعتقدون أن فرص العمل متاحة فيها، حيث تتركهم شبكات التهريب في المياه أو الصحراء يصارعون الموت ويعانون اليأس والإحباط.

ونسعى من خلال هذا الموضوع إلى محاولة الاقتراب من الظاهرة والتعرف على أهم الدراسات الاجتماعية و التنازلات الإعلامية لجوانبها بصورة تمكن من تشخيصها من خلال رؤى بعض الخبراء والمتخصصين والمعنيين بها.

1. المقصود بظاهرة الهجرة غير الشرعية:

الهجرة ظاهرة اجتماعية عرفها الإنسان والحيوان منذ بدء الخليقة، ومعناها لغويا الترك والانتقال أو هاجر، المهاجرة من البلد وعنه، أي خرج منه إلى بلد آخر (**المنجد، 2007، 855**)، واصطلاحا ترك الموطن الأصلي إلى غيره من المواطن ،وعلى المستوى الإنساني هي انتقال البشر من موطن إلى آخر، وتستخدم في العلوم الاجتماعية بمعنى التحركات الجغرافية للأفراد والجماعات،أي تكون مرتبطة بالأشخاص والتجمعات السكانية، ومعناها انتقال الأفراد من مكان ومن بلد لآخر (**بدوي، 1977، صفحة 127**).

وقد أمرنا الله بالهجرة في قوله تعالى "ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها" (النساء-97)، وبالهجرة تكونت حضارات إنسانية عديدة، فتعمير الأرض تطلب من الإنسان الهجرة من مكان إلى آخر، واستقرار كل جماعة متوافقة على قطعة من الأرض بصفة الدوام والاستمرار، وتحرك أخرى إلى أرض جديدة. هذه الهجرة تعتبر مشروعة واستمرت خلال عقود من الزمن.

أما روبرت بارك فقد أسس مقاربته لموضوع الهجرة على مفهومين أساسيان ينتميان في الأصل لحقل الإيكولوجيا، ويعتبر بارك الهجرة الإنسانية طبيعية كما هي هجرة النباتات والحيوانات. وحسب بارك فإن ظاهرة الهجرة وخصوصا من البادية نحو المدينة هي مؤشر على التقدم و التحول والانتقال من وسط طبيعي إلى ثقافي (**المالكي، 2016، صفحة 138**).

أما الهجرة غير الشرعية فقد اتخذ التعامل معها اتجاهات مختلفة ترتبط أساسا بالانتماء العقائدي والخلفيات والمصالح السياسية والاقتصادية للأطراف المعنية، وضمن هذا الواقع الجديد تعددت تعريفاتها بتعدد صورها وأشكال ممارستها،وسميت بغير الشرعية لأنها عملية تسلل عبر الحدود البرية والبحرية للإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة وقد تكون في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد إلى غير شرعية، وهو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية. ويعرفها"علي الحوات" بأنها انتقال أشخاص أو مجموعة من الأشخاص من دولة إلى أخرى بدون إذن قانوني من البلد المقصود، وذلك بقصد

العمل أو الإقامة لفترة قصيرة أو طويلة، أو الإقامة الدائمة (**الحوات، 2007، صفحة 56**) ، أي تعني أن المهاجرين يدخلون البلاد بدون تأشيرة أو إذن الدخول المسبق أو لاحق. وتعاني أغلبية دول العالم من مشكلة الهجرة غير المشروعة وخاصة الدول الصناعية التي تتوافر فيها فرص العمل.

وتعد دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من أكثر البلدان تأثرا بالهجرة غير المشروعة، ويلجأ المهاجرين غير الشرعيين إلى أساليب عديدة للوصول إلى تلك البلدان، مثل التعاقد مع شركات التهريب، والتسلل من خلال الحدود والزواج المؤقت أو الزواج الشكلي الذي بهدف للحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض البلدان، والبعض الآخر يستخدم الوثائق والجوازات المزورة، أو تلك التي يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة كرخص القيادة وبطاقات الضمان الاجتماعي وبطاقات عبور الحدود، وهنالك بعض السائحين والطلاب الذين لا يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء فترة إقامتهم المحددة.وفي هذه تصبح إقامتهم غير مشروعة ما قد يعرضهم للكثير من الأخطار (**نور، المبارك، 2008، صفحة 17**).

وترتبط مصطلحات أخرى بمفهوم الهجرة غير الشرعية يتوجب علينا التطرق إليها كباحثين لتحديد ما تشير إليه بدقة، منها ما يلي:

- ✓ **التهريب البشري:** يعني تدبير الدخول غير المشروع للشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطنا له، أولا يعد من المقيمين الدائمين فيها من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى، ولتهريب البشر نشاط فردي وآخر مهني منظم ففي النوع الأول يقوم شخص بمفرده أو مجموعات صغيرة باستخدام قوارب التهريب مقابل مبالغ معينة، أو الصعود في السفن البحرية أو التجارية دون علم إدارة وملاّحي السفن، بينما يحدث النوع الثاني عن طريق عصابات منظمة مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب العالمية،التي يعمل فيها من لهم خبرات في قوانين الهجرة والجنسية والإقامة وتستخدم عصابات التهريب الممرات البرية والبحرية التي لا تخضع للرقابة والتفتيش دون تقديم ضمانات أمنية وصحية خلال رحلة التهريب (**الشيخلي، 2009، صفحة 25**).
- ✓ **الاتجار بالبشر:** إن المفهوم المستخدم من قبل المنظمة الدولية للهجرة هو الاتجار بالبشر يحدث عندما يتم نقل أو مساعدة أحد المهاجرين بصور غير مشروعة إما في إطار الوطن أو عبر الحدود الدولية (**المنظمة الدولية للهجرة، 2016، ص 8**)، وجود وسطاء (تجار) في أي جزء من هذه العملية للحصول على أرباح مالية أو أي شكل من أشكال الاستغلال.

بينما تعرفه منظمة الأمن و التعاون في أوروبا (الاتجار بالبشر) على أنه جميع الأفعال التي ينطوي عليها التجنيد والاختطاف أو النقل (داخل أو عبر الحدود)، أو استخدام التهديد أو القوة أو الاحتيال الو الإكراه، بما في ذلك إساءة استعمال السلطة بغرض استغلال الأشخاص نظير مبالغ مالية.

- ✓ **الحراقة:** لسنوات لم يكن مصطلح الحراقة بالمألوف بالنسبة للجزائريين لكنه الآن أصبح مصطلحا دارجا ومتداولا في الشارع وحتى في وسائل الإعلام (المكتوبة) والحراقة (بتشديد الراء ونطق القاف جيما بالمصرية) هي كلمة باللهجة الجزائرية تعني الهجرة السرية، وفي اللهجة المغربية تعرف بالحريك، وسبب تسميتهم بالحراقة يعود إلى أن "الحراق" يحرق أوراق هويته التي تربطه ببلده الأصلي، بل يحرق ماضيه كله رغبة منه في واقع جديد.

ففي كتاب "سلامنية داود" يعرف الحرقة على أنها كلمة مشتقة من فعل "حرق" و"المحاريق" وهذا يعني العبور بصفة غير شرعية لحاجز، طابور من الأشخاص أمام دكان، إدارة، جمارك، قنصلية ...الخ، من أجل الوصول إلى الجهة الأخرى من الحاجز أو الحد، مثلها مثل عبور البحر المتوسط، وهذا حتى يجدوا أنفسهم في الطرف الآخر من الحدود، كمهاجرين غير شرعيين في انتظار تسوية وضعيتهم حتى يتسنى لهم أن يعيشوا بسلام وحتى يكونوا مثل باقي المهاجرين الشرعيين (طيبي، 2007، 22).

- ✓ **اللجوء:** اللاجئ هو الشخص الذي يجد نفسه خارج بلده الأصلي وهو مهدد بسبب شخصيته أو معتقداته، ويحدث اللجوء نتيجة للغزو والإزاحة والنزاعات والحروب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف والاضطهاد حسب العرق أو الدين أو اللون السياسي، ويعد اللاجئون فئة خاصة من الناس نتيجة لحاجتهم إلى الحماية والرعاية الدولية التي تلتزم بهما مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة (**نور، المبارك، 2008، صفحة 21**).

وبذلك فالفرق بين اللجوء والهجرة غير الشرعية يكمن في الوضع القانوني للاجئ على العكس من المهاجر غير القانوني، وفي هذا السياق يحاول المهاجر السري عادة أن يقدم طلب اللجوء باعتبارها وسيلة من أجل تسوية وضعيته في دولة المقصد، كما يتجلى الفرق بينهما في الدوافع فالأساس في الهجرة السرية يعود إلى الدافع الاقتصادي إما اللجوء الذي سببه الخوف من الحالات المذكورة سالفا.

2. دوافع الهجرة غير الشرعية:

من خلال أراء و دراسات بعض الباحثين في ظاهرة الهجرة غير الشرعية أرجعوا أسبابها ودوافعها إلى ما يلي:

1.2. الدوافع الاقتصادية:

وهي أهم الأسباب التي تدفع الأفراد لخوض هذه المغامرة دون اكتراث بما يكتنفها من مخاطر ومخالفات قانونية، فالاقتصاد هو العمود الفقري لكل تطور تنمية، فإذا كان هذا الاقتصاد يعاني من خلل وغي منظم فان انعكاساته ستعود على المجتمع، ومعدلات الهجرة المرتفعة في دول العالم خاصة في دول إفريقيا ما هي إلا دليل على سوء التسيير الاقتصادي، فرغم وجود مشاريع واقتراحات لفئة الشباب إلا أنها تفتقر إلى التنظيم والتوزيع العادل ولا تخلو من البيروقراطية هذا ما يجعل الشباب ينفر منها. ثم إن البطالة وانعدام الدخل يندرجان ضمن الأسباب الاقتصادية الرئيسية للهجرة. وحسب تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية السابع لجامعة الدول العربية صدر عام 2014، قدرت نسبة البطالة في الدول العربية مابين 15% إلى 20%، وتتزايد سنويا بـ 03%، ويقول خبراء أن دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس، و المغرب) تحتاج إلى خلق حوالي مليون فرصة عمل سنويا من أجل الحد من ظاهرة الهجرة خصوصا السرية، ومن احد نتائج البطالة تزايد الفقر الذي يعتبر أيضا من العوامل المشجعة على الهجرة، فعلى سبيل المثال حسب تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، فإن عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر بلغ 5.2 مليون شخص، ما يمثل حوالي 16.25 %، من إجمالي عدد السكان البالغ 35 مليون نسمة.ففي ما يخص الجزائر فإن العملية التوزيعية للثروة الوطنية ارتبطت بالعديد من المشكلات خصوصا لدى فئة الشباب الحاصلين على شهادات التكوين المتخصص فعجز مؤسسات المجتمع عن استيعاب هذا العدد الهائل من الشباب (إذ يتخرج من الجامعات الجزائرية سنويا ما يقارب 230 ألف طالب) وتحقيق الحد الأدنى من طموحاتهم ما يؤذي إلى الزيادة في الإحباط والهجرة السرية والسخط الجماعي ومن ثم يصبح الفرد أكثر استعدادا للانخراط في الثقافة الهامشية والهجرة السرية والتي تعتبر مظهر من مظاهر هذه الثقافة.

وأرجع الباحثون الاضطرابات التي عرفها المجتمع الجزائري إلى:

- ✓ إقصاء الشعب الجزائري من المشاركة في السياسة التنموية.
- ✓ غياب دور الفرد الجزائري كحافز في العملية التنموية ما جعل الاقتصاد مجرد جسد بدون روح.
- ✓ تدفق ريوع بالنفط سمح بالزيادة في الاستهلاك الكمالي لشرائح اجتماعية محددة، بينما ظلت القاعدة العريضة من المجتمع الجزائري تعاني عدم إشباع الحاجيات الأساسية للفرد، وازدادت المعاناة مع شروع الدولة في تنفيذ سياسة الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية والتي كانت انعكاساتها واضحة على الفئات الدنيا في المجتمع، سواء تلك القاطنة في الأرياف أو في المدن (سموك، 2006، صفحة 208).

وتزداد المشكلة تعقيدا مع ارتفاع معدلات الفقر في الدول الفقيرة واتجاه الدول الغنية نحو الانتقالية وتضييق فرص الهجرة المشروعة في وجه الراغبين في الهجرة إليها، فلقد دأب الشباب الإفريقي من جنوب الصحراء ومن الجنسين على اجتياح الصحراء بشتى الوسائل بهدف الوصول إلى دول شمال إفريقيا آملين أن ينتهي بهم المطاف في إحدى دول الاتحاد الأوروبي، وقد أصبح توافر هؤلاء الشباب لافتا للنظر في المغرب، لكن نظرا لطبيعة هذه الهجرة، فإنه يصعب تقويم حجمها، والمعطيات المتوافرة تتعلق بالإحصاءات الأمنية المتعلقة بتوقيف المهاجرين السريين بين عامين 2000 و2008. وهذه الإحصائيات يمكن أن تعطينا فكرة عن حجم التدفقات.

الجدول 01 : يوضح توقيف المهاجرين السريين بين سنة 2000-2008 حسب الأصل:

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المغاربة	9850	13002	16100	12400	9353	7914	7091	6619	4651
الأجانب	14395	15000	15300	23851	17252	21894	9469	7830	8735
المجموع	**24245**	**28002**	**31400**	**36251**	**26605**	**29808**	**16560**	**14449**	**13386**

المصدر: (محمد الخشاني، 2011، صفحة 21).

ويمكن شرح حالات انخفاض التوقيف بعد عام 2003 بتكثيف المراقبة على الحدود المغربية، وبتفكيك السلطات المغربية 381 شبكة لتهريب المهاجرين عام 2006 وأكثر من 417 شبكة عام 2007 في عمليات قامت بها الأجهزة الأمنية داخل المغرب، هذا الانخفاض واكبه تحويل طرق التهريب إلى دول أخرى جنوبي المغرب مثل موريتانيا و السنغال.

2.2. الدوافع الاجتماعية:

لا يمكننا فصل الدوافع الاجتماعية عن الاقتصادية، فارتفاع نسبة البطالة وتدني مستوى المعيشة على الرغم من أنها مؤشرات اقتصادية، إلا أنها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية وأمنية سلبية على المجتمع ذاته، فالأفراد حين يتطلعون إلى الهجرة بدافع النجاح الاجتماعي أو بحثا عن المكانة الاجتماعية المفقودة في بلادهم بفعل البطالة والفقر، ويندفعون نحو الهجرة وقبول المخاطرة، إلى حد القبول بأي عمل مهما كان مذلا سعيا وراء تحقيق أحلامهم الذاتية، وتحولت فكرة الهجرة إلى عملية ضرورية ومؤقتة لمدة سنتين أو خمس يتم من خلالها جمع اكبر قدر من المدخرات اللازمة للزواج وتوفير مسكن لائق ومشروع صغير لاستكمال مسيرة الحياة.

إضافة إلى الثورة الإعلامية التي يشهدها العالم جعلت السكان حتى الفقراء منهم يستطيعون اقتناء الهوائيات التي تمكنهم من العيش عبر مئات القنوات في عالم سحري ويقوي لديهم الرغبة في

الهجرة (**الريس، 2017**). وصورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى (سيارة، هدايا، استثمار في العقار...) كلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام.

كما صرحت أستاذة بعلم الاجتماع جامعة عين شمس، أن أحد الأسباب الرئيسية في الهجرة غير المشروعة هو انفتاح الدول على بعضها البعض من خلال الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي جعلت الشباب يحلم بجمع المال وهذا من حق أي فرد.

ويضيف البعد الديموغرافي (السكاني) مزيدا من التعقيدات على مشكلة الهجرة غير الشرعية من خلال الزيادة المطردة في تعداد السكان في الدول الفقيرة مقابل انخفاض كبير في تعداد السكان في الدول الغنية. والظروف الاقتصادية السيئة، كما هو الحال في دول إفريقيا ما أدى إلى هجرة أعداد كبيرة منها بطرق شرعية و غير شرعية إلى أوروبا، وتشكل الفروق الديموغرافية فيما يتعلق بالخصوبة والوفيات والتركيب العمري عاملا مهما في هجرة السكان.

3.2. الدوافع السياسية والأمنية:

تعد العوامل السياسية من أبرز العوامل التي أدت حدوث الهجرات على مر التاريخ، وهي تتمثل في العادة في ظاهرة الهجرة السكانية تأخذ مكانها لمواجهة عمليات الغزو المسلح، وقد تم إنشاء الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية التي عملت ومازالت تعمل من أجل المساعدة عند حدوث مثل هذه الحركات السكانية وبخاصة تلك الحركات التي تتم بين السكان اللاجئين في كثير من أجزاء العالم، ومن هذه الهيئات والمنظمات منظمة العمل الدولية ومنظمة العفو الدولية (**عواد، 1995، صفحة 70**).

وتعتبر الأسباب السياسية والأمنية من بين أهم العوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية، حيث أصبحت أعدادا كبيرة من الشباب يخاطرون ويتركون ديارهم بحثا عن أوضاع أفضل للعيش يعتقدون بوجودها في أوروبا، وعلى الرغم من أن الأسباب السياسية هي من أكثر العوامل الدافعة للهجرة غير أنها لا ترتبط بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تتجاوزها إلى سياسات الدول المستقبلة التي أدت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تشجيع الهجرة إليها. وتعيش معظم الدول النامية حالة اللاستقرار السياسي حيث تنعدم الديمقراطية وتسود النظم الدكتاتورية ويساق الأفراد إلى السجون والمعتقلات دون سبب، وكذلك كثرة الثورات الداخلية والانقلابات العسكرية والحروب الأهلية تؤذي إلى الهجرة إلى الخارج بشتى الطرق، بالإضافة إلى العقوبات الدولية التي تفرض على مجتمع ما من العوامل المسببة للهجرة (**ساعد، 2012، صفحة 63**).

إن الهجرة غير الشرعية ما هي إلا تعبير عن الغضب الذي يعيشه الشباب في بلدانهم، فالدول المصدرة للمهاجرين تتسم بالحرمان السياسي والنظم الفردية وفقدان حرية التعبير عن الرأي والديمقراطية الشعبية وغياب مبادئ حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة. وفي هذا السياق قال رئيس الحكومة الإسبانية السابق"فيليب قونزاليس" philip Gonzalez": لو كنت شابا مغاربيا لحاولت الهجرة ولو أمسكوني لحاولت مجددا". ويبرر هذا القول معرفة الأوروبيين بالظروف التي يعيشها الشاب المغربي والتي يسودها طابع قمع الحريات وانعدام الديمقراطية وحرية التعبير وغلق المجال السياسي، ولذلك يجدون أنفسهم دائما مهمشين وغير معنيين بسياسة دولهم التي تتجه لخدمة فئة معينة، فالهجرة السرية هي صرخة شباب أمام الفساد الإداري الذي تعيشه الدول المغاربية فأصبح الشباب يسعى لابتكار طرق جديدة تضمن لهم "الحرقة" بأقل الأضرار (**ساعد، 2012، صفحة 64**).

4.2. الدوافع الجغرافية والبيئية:

تلعب العوامل الجغرافية والبيئية دورا مهما في زيادة معدلات الهجرة إلى الخارج، حيث أن البيئة القاسية من حيث الحرارة والجفاف والكوارث الطبيعية تشكل مناطق طرد للسكان، فالفيضانات وثورات البراكين والقحط والأوبئة كلها أسباب تدفع السكان للهجرة، وقد أدت مثل هذه الأسباب وغيرها إلى ترك الأفراد لأماكنهم سواء على المستوى المحدود الضيق أو على شكل حركات جماعية. وكثيرا ما تتعرض مناطق مختلفة من القارة الأفريقية لموجات من الجفاف التي تحدث اختلالا خطيرا، ينعكس سلبا على الحياة،فالكوارث الطبيعية تسبب تدمير الممتلكات والمشاريع، بل والحيوانات فيضطر عندئذ العديد من السكان للانتقال والهجرة إلى دول خارجية من أجل البحث من مكان لآخر عن ظروف أحسن للعمل والاستقرار، فالعوامل الجغرافية لها دور كبير في هجرة العديد من الأفراد إلى خارج أوطانهم هروبا من الأوضاع القاسية التي يعانون منها، وهو ما أدى إلى زيادة وتيرة الهجرة غير الشرعية من بعض الدول الأفريقية التي تعاني من هذه المشاكل.

3. واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

إن الهجرة غير الشرعية ليست حديثة العهد، بل ظهرت في البداية في جنوب شرق آسيا من الفيتنام، ثم هجرة الأفارقة، أما أوروبا فقد عرفت هذه في الفترة الممتدة من الثلاثينات إلى الستينات من القرن الماضي، ولكن حاجة أوروبا للأيدي العاملة فلم تصدر قوانين تجرم عملية الهجرة غير الشرعية إلى أراضيها.

أما في الجزائر فلا يمكننا أن نذكر تاريخا محددا لبداية هذه الظاهرة نظرا لنوع الهجرة المتسمة بالسرية وغير قانونية، ورغم أن الجزائر عرفت الهجرة الجماعية عبر قوارب الموت بداية من التسعينات

وتفاقمت بداية من 2005. رغم أن هناك واقعة حسب مقال بـ "الشروق اليومي" سنة 2007 لـ "عيسى بن ناصر" تحت عنوان مقتل 40 حراقا في أول هجرة غير شرعية بالجزائر تؤكد أن الجزائر عرفت إحدى أشكال الهجرة غير الشرعية (الحراقة) والمنتشرة اليوم في الموانئ، حيث مارسها فقراء الجزائر منذ عشرات السنين عندما أثقل كاهلهم الفقر والبؤس، وتحديدا في سنة 1926م، حين ركب أربعون شخصا في باخرة سيدي فرج إلى ميناء مرسيليا وتم إدخالهم مخازن الفحم في السفينة حتى لا يشعر بهم أحد من طاقم السفينة الفرنسية، ولكن الرحلة طالت في بحر كان هائجا و أدى إلى احتراق الفحم ووفاة بعضهم ونجاة 16 شخصا منهم، وبعد اكتشاف أمرهم عند بلوغ ميناء مرسيليا، تمت محاكمتهم ومعاقبتهم بعقوبة ثقيلة من طرف الحكومة الفرنسية والتي كانت وفق قانون خاص، وهذا ما خلق جدالا واسعا في الأوساط الفرنسية فمنهم من طالب بمعاقبتهم وآخرون رفضوا بحجة الجزائريين جزء من فرنسا (طيبي، 2007، صفحة 33). وقد نشرت تفاصيل هذه المأساة في أسبوعية "الشهاب" وكتب هذه الحادثة الشاعر محمد العيد حم علي قصيدة اسماها في ذمة التاريخ بكى فيها ضحايا الحرقة بحرقة.

ومع ذلك تواصلت الهجرة غير الشرعية بمختلف أشكالها، وما يمكن الإشارة إليه أن الجزائر اليوم عرفت هذا الشكل الجديد من الهجرة غير الشرعية أو ما يعرف بقوارب الموت، حيث بدأت بالمغرب لقربه الجغرافي لإسبانيا، ثم انتقلت إلى الجزائر بعد تشديد الخناق على مضيق جبل طارق، لتمتد إلى السواحل الغربية الجزائرية (بني صاف، عين تيموشنت، وهران)، ثم انتقلت إلى السواحل الشرقية (عنابة، القالة، سكيكدة).

ولا يعني هذا أن الجزائر بلد مصدر للهجرة فقط بل كذلك تعرف حالة هجرة وافدة إليها، فلقد ذكر التعداد العام للسكان والسكن لعام 2008، إن عدد الأجانب الذين يعيشون في الجزائر بشكل قانوني هو 95 ألف أجنبي أي 0.3% من العدد الكلي لسكان البلاد، وهذا لا يتضمن اللاجئين الصحراويين بشكل أساسي المقيمين في منطقة تندوف في أقصى الجنوب الغربي، والمهاجرين غير الشرعيين وأغلبهم رعايا دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وإذا أخذنا هاتين الفئتين سيرتفع عدد الأجانب المقيمين على الأرض الجزائرية إلى 325 ألف شخص.

ولقد أكدت الأرقام المنشورة في صحيفة الوطن الصادر في 26 أفريل 2009 على تحول الجزائر إلى بلد مستقبل للهجرة، ففي عام 1999 أحصت الوكالة الوطنية للأيدي العاملة ألف عامل أجنبي منهم الصينيون الموجهون لشركات صينية العاملة في المشاريع العامة ومشاريع البناء. ولقد أصبحت ولاية تمنراست تلقب بالعاصمة الإفريقية كونها من أكبر ولايات الجنوب استقطابا للمهاجرين غير الشرعيين

النازحين من مختلف البلدان الإفريقية، بحثا عن معيشة أفضل وهروبا من الفقر والحروب الأهلية، ما نتج عنه تزايد خطير لعمليات التهريب وتفشي الجريمة والمخدرات وانتشار الأمراض كالسيدا والنصب والاحتيال كشراء بطاقات هويات لسكان تمنراست المتوفين ليتحولوا بذلك إلى مواطنين جزائريين بالوثائق.

4. أشكال الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

اتخذت الهجرة غير الشرعية أبعادا خطيرة ومأساوية في السنوات الأخيرة، نظرا للأشكال التي يستعملها المهاجرون، فأصبحت الجزائر بلد مصدر ومنطقة عبور واستقرار للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من جنوب القارة الآسيوية ودول جنوب الصحراء الكبرى. وسنحاول التطرق لبعض الأشكال التي يتبعها المهاجرون السريون والتي ذكرها الأستاذ محمد غزالي في مطبوعته البيداغوجية (سوسيولوجيا الهجرة) جامعة سطيف2، ويمكن تلخيصها في ثلاث أنواع هي:

1.4. تزوير الوثائق من أجل الهجرة:

انطلقت الهجرة السرية في أوروبا في الستينات من القرن العشرين تزامنا مع الهجرة الطبيعية أو القانونية، وقد وصل أغلب المهاجرين إليها دون وثائق أو عقد عمل، وقد اتخذت الهجرة السرية عدة طرق ووسائل منها:

- ✓ استعمال الجواز الواحد من طرف عدة أشخاص - الحصول على التأشيرة من أجل السياحة-.
- ✓ الحصول على وثائق مزورة لأجل إيداعها لدى القنصليات لطلب التأشيرة، ويدفع كل راغب في الهجرة السرية أموالا باهظة، وللإشارة فإن جوازا واحدا يمكن استعماله لمرات عديدة بالرغم من التقدم التكنولوجي التي استفادت منه محطات العبور والاستقبال بمختلف الموانئ والمطارات وذلك لاستخدام المهاجرين السريين لوسائل الاتصال والتكنولوجيا والمعلومات ومعرفتهم بأرقام الجوازات الضائعة واستغلالها لصالحها قبل اكتشافها من طرف حواسيب محطات الحدود.

2.4. الهجرة في قوارب الموت:

بعد أن اتخذت دول أوروبا الغربية سياسات صارمة اتجاه الهجرة، وذلك بفرض التأشيرة على كل من يطأ ترابها، تكون الهجرة عبر قوارب مطاطية كانت في بداية التسعينات تختص بتهريب المخدرات صاحبتها موجات إقبال الشباب على تعاطي المخدرات وسرعان ما اتسع نشاطها ليشمل تهريب الأجساد البشرية، كانت في بدايتها قوارب خشبية ثم لجأ المهربون لاستيراد مراكب مجهزة بمحركات ذات قوة كبيرة أكثر سرعة من الزوارق البحرية، والتي عجزت قوات الحرس المدني الإسباني على احتجاز ولو واحدة منها.

3.4. الهجرة في الشاحنات:

وتكون في الغالب هذه الشاحنات تحمل الصادرات الفلاحية بالإضافة شاحنات قطع النسيج والملابس الجاهزة، التي تسيطر عليها الشركات الألمانية إلا أن هذه الشبكات أقل نشاطا وتنظيما من سابقيها حيث لا يتعدى عدد أفرادها أربعة أو خمسة أشخاص، السماسرة والسائقين فضحاياهم من عمال بعض الشركات النسيج أو بعض الأفراد العاديين الذين يجلبهم السماسرة من بعض المقاهي الشعبية أو المدن المجاورة، حيث لا يتعدى عدد "الحراقة" في الرحلة الواحدة ستة أشخاص.

5. الجرائم المستحدثة وتنظيمات الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

فالتغير الحضاري والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والتطور الواسع لتكنولوجيا المعلومات والهجرة غير الشرعية وغيرها من العوامل أدت إلى ظهور أنواع مستحدثة من الجرائم من أخطر هذه الجرائم التي تواكب الهجرة غير الشرعية نجد جريمة الرشوة، وجريمة السرقة والاختلاس. كل هذه الجرائم هي جرائم منظمة، فالبحث في أسباب جرائم بعض المهاجرين الذين طال بقاؤهم في المجتمعات الأوروبية دون أن ينالهم أي تغير في نظرتهم للإرث الثقافي الذي يحملونه من المجتمعات التي هاجروا منها أصبح معقدا، بالإضافة إلى تفكك المجتمع وكذا يتجه المهاجر غير الشرعي إلى طريق الجريمة كالسرقة مثلا كطريق منطقي للحصول بسهولة على الثروة والغنى السريع خاصة تلك المجموعة من الشباب الذين يعانون الكثير من الصعوبات في حياتهم الدراسية ومشكلات التأقلم مع المجتمع. ويمكن كذلك توضيح علاقة الإرهاب والهجرة من خلال الإشارة إلى أن الهجرة بأعداد كبيرة إلى الدول المهاجر إليها تطرح مشكلة تزايد السكان، ومشكلة الاندماج في هذه المجتمعات مما يؤدي إلى الشعور بالاغتراب لدى المهاجرين وعدم الرضى بالأوضاع التي يعيشونها، مما يدفع بالبعض للانضمام إلى الحركات المتطرفة.وقد تكون الهجرة في مضمونها لا تعني فقط هجرة الأفراد بل أيضا هجرة ما يحملونه من أفكار ومعتقدات قد تكون لها علاقة بأفكار متطرفة (صاغور، 2010، صفحة 159)، ونجد أن وسائل الاتصال الحديثة تغذي هذه الهجرات كوسائل التواصل الاجتماعي التي باتت مصدر مهم وضروري يعتمد عليه الشباب سواء في البلد المصدرة للهجرة أو المهاجر إليها.

ويمكن لنا تمييز أربع أنواع من الشبكات العامة في مجال الهجرة السرية بالجزائر هي:

✓ **التنظيم الذاتي:** يقوم هذا التنظيم على مبادرات فردية محضة حيث يلجأ الشباب بشكل شخصي إلى تنظيم المحاولة، فيتول المرشح ودون الاستعانة بطرف آخر، تنظيم كافة مراحل الهجرة (الرحلة وكافة مستلزماتها الفنية والمالية)، ويتميز هؤلاء الشبان بخصال ذاتية عالية كالشجاعة، مغامرة، وكفاءات عالية في المراقبة والحذر والفطنة والجرأة، ينتمي أغلبهم إلى أوساط معدمة ولكنهم امتهنوا

عادة مهن بحرية، كالصيد والشحن، ولذلك فأغلب هؤلاء يفضلون التسلل إلى بواخر الشحن التجارية، ويضطر هؤلاء إلى التواطؤ مع بعض العاملين في الموانئ.وأهم المناطق المعروفة بهذا التنظيم عنابة، تنس، سكيكدة، القالة.

✓ **الزمر**: تتشكل هذه الشبكات في الأحياء المهمشة بالوسط الحضري أو الأرياف أو البوادي المتاخمة للمدن والقرى الساحلية تجمعهم عادة علاقات شخصية متينة سابقة عن سعيهم إلى الهجرة وهي تشكل خلفية وقاعدة الانتظام، يتولون جميعا التمويل بشكل يأخذ في الحسبان المقدرة الذاتية والمواهب والخدمات، يلتفون حول قائد يتولى كافة الأمور الصعبة، وتنتشر هذه الأحياء في الأحياء الحضرية وشبه حضرية في المدن الكبرى وهران الجزائر وعنابة.

✓ **الشبكات المتوسطة**: هي شبكات شبه محترفة تقوم بالأساس على اعتبار الترحيل نشاط يدر مقابلا كبيرا لذلك تعد لها العدة، فتستقطب يدا عاملة إما متخصصة أو غير متخصصة، وتوفر المعدات والأموال اللازمة، وبدأت هذه الشبكات تتنامى منذ أواسط العشرية الحالية، وتتألف هذه الشبكة من أشخاص ينتمون عادة إلى الوسط البحري ليتولون ترتيب المسائل الفنية والتقنية كشراء المعدات، وملاحة السفن ...الخ، وتنتشر هذه الشبكة على طول سواحل الجزائر مستفيدة من أزمة اليد العاملة المشتغلة في قطاع الصيد البحري من جهة، ومن جهة أخرى انتشار السوق السوداء لقطع الغيار البحرية في كل من الجزائر، ليبيا، تونس والمغرب توفر للراغبين في صنع المراكب كافة المستلزمات.

✓ **الشبكات الدولية**: ظهر هذا النوع من الشبكات في السنوات الأخيرة وخصوصا بعد صدور القوانين التي تحد من تدفق الهجرة السرية، والتي منحت فرصة نادرة لتناسل هذه الشبكات حينما حولت الحدود إلى سوق بالإمكان أن يستثمر فيه من كانت له القدرة والكفاءة، وتشتغل هذه الشبكات في فضاء عابر للقارات فتجمع أكثر من انتماء (جنسيات وأعراف مختلفة، ديانات مختلفة)، وتقوم العلاقات القائمة بين مختلف الفاعلين المتدخلين على التعاقد والالتزام.

6. خاتمة:

ما يمكننا قوله في الأخير هو أن الهجرة غير الشرعية تؤثر من جهة على العلاقات الجزائرية الأوروبية، وذلك لأن الجزائر منطقة عبور رئيسية يمر عبرها المهاجرون غير الشرعيون وبالخصوص الأفارقة للوصول للضفة الشمالية للمتوسط،وهذا ما ساهم في التأثير على العلاقات حيث أن الدول الأوروبية أصبحت تحمل الجزائر مسؤولية عبور هؤلاء المهاجرين وتطالبها بتشديد الرقابة على حدودها للحد من تدفقاتها، وللحد منها يتطلب تفعيل برامج التنمية المستدامة والعمل على تطويرها وتقدم الدول الفقيرة خاصة الإفريقية القريبة للجزائر وإعداد العمالة المطلوبة والمناسبة لسوق العمل

الأوروبي،من خلال معرفة متطلبات الدول الأوروبية من الخبرات اللازمة لسد النقص في الكفاءات والقطاعات المطلوب عمالة لها،وإعداد استراتيجية تنظر إلى الهجرة غير الشرعية لوقف هلاك وضياع مستقبل آلاف الشباب باعتبارهم ثروة بشرية قومية.

بالإضافة إلى تفعيل دور وسائل الإعلام والتواصل الحديثة من خلال ترسيخ ثقافة جديدة عند الشباب الجزائري وقيم المواطنة والتفاعل مع محتويات هذا المفهوم، وحاليا هناك مواقع إلكترونية للجماعات والجمعيات، لذا لابد من وضع برامج لتحفيز الناس وخاصة الشباب للانخراط فيها وبناء مجتمع تسوده الديمقراطية،كما لا يقتصر دور الإعلام بكل أنواعه على المهاجرين فقط،وإنما يتطلب ضرورة توعية المجتمع بأن قضية الهجرة غير الشرعية تمس أمن المجتمع كله،وأن آثارها السلبية لن تعود على المهاجرين فحسب بل على المجتمع كله.

وإعداد حملة قومية إعلامية لتوعية الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية،والحد من ظهورها وتقليل مخاطرها،وضرورة استخدام وسائل الإقناع مثل نشر قصص حقيقية مصورة للأفراد المهاجرين غير الشرعيين وكيف كان مصيرهم.

قائمة المراجع:

1. بدوي، زكي. (1977). **معجم العلوم الاجتماعية**. مكتبة لبنان.
2. الحوات، علي. (2007). **الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي**. ط 1 . طرابلس: منشورات الجامعة العربية.
3. الخشاني، محمد. (2011).**الهجرة الدولية (الواقع والأفاق).** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
4. الريس، أحمد محمد هشام. (2017). **الإعلام والهجرة غير المشروعة**،المؤتمر العلمي الرابع تحت عنوان القانون والإعلام، جامعة طنطا كلية الحقوق.
5. ساعد، رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر** -من منظور الأمن الإنساني -. رسالة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغربية، جامعة بسكرة. الجزائر.
6. سموك، علي. (2006). **إشكالية العنف في المجتمع الجزائري، من أجل مقاربة سوسيولوجية.** الجزائر: مختبر التربية والانحراف والجريمة في المجتمع، جامعة باجي مختار .
7. الشيخلي، عبد القادر. (2009). **جرائم الاتجار بالبشر والأعضاء البشرية.** بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
8. صاغور، هشام. (2010). **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر**،الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.
9. طيبي، رابح. (2007).**الهجرة غير الشرعية (الحرقة) في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة**. رسالة ماجستير في علوم الإعلام والاتصال،جامعة الجزائر ، الجزائر.
10. عواد، رياض. (1995). **هجرة العقول**. سوريا: دار الملتقى للطباعة والنشر.
11. المالكي، عبد الرحمن. (2016). **مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة**. المغرب: إفريقيا الشرق.
12. **المنجد في اللغة والإعلام. ط42.** (2007). بيروت: منشورات دار المشرق.
13. منظمة الدولية للهجرة . (2016). **الاتجار بالبشر**. جنيف.
14. موالك، أحسن. (2010). **عوامل تعلق الشباب الريفي بالهجرة غير الشرعية**.رسالة ماجستير في علم الاجتماع،جامعة الجزائر، الجزائر.
15. نور، عثمان الحسن محمد و المبارك، ياسر عوض الكريم. (2008). **الهجرة غير المشروعة والجريمة.** الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.